

اتجاهات الأستاذ الجامعي في نظام ل م د

د. سلامي خديجة، جامعة زيان عاشور الجلفة

أ. سعداوي أم هاني، جامعة البليدة

أ. خلايفية سلوى، جامعة البليدة

ملخص :

يعتبر نظام ل م د (ليسانس - ماستر - دكتوراه) كنتيجة للجهود التي تقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل إصلاح منظومة التعليم الجامعي تماشيا مع التغيرات التي تشهدها الميادين العلمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على المستوى الوطني أو العالمي ، كما يمنح هذا النظام للطلاب تكوينا يتم على ثلاثة أطوار متيحا بذلك نظرة مستقبلية على المتطلبات المهنية والتعليمية ، ويعتمد هذا النظام على المقارنة بين الكفاءات ويهدف إلى تحقيق تعليم ذو جودة .

فالأستاذ الجامعي هو الحلقة الأساسية في سبيل تحقيق كفاءة المؤسسات الجامعية خاصة مع التغيرات والتطورات على هذه المنظومة ، والانتقال من النظام الكلاسيكي إلى نظام (ل م د) ، الذي يتطلب شروطا وظروفا يقتضي توفيره لهذا الفاعل في البيئة الجامعية و خارجها .

الكلمات المفتاحية : نظام ل م د - الطالب - الجامعة الجزائرية - التكوين الجامعي - الأستاذ الجامعي .

The summary:

The system of LMD(**license** ، **master**، **doctorate**) considers as a result of efforts that is done by the ministry of high education and scientific researched in order to reform the system of higher education according to the changes that the scientific ، economic ، cultural and social fields testifies at the national and international level ، as this system provides to the student formation on the three levels given by that a future view about the professional requirements and this system relies on the comparison between the competencies and works to achieve a better education .

The teacher at university is the essential element in achieving the competency of universities especially with the changes and developments on this system ، and the transition from the classical system to the LMD one which needs conditions that must be provided in university`s medium .

Key words: system LMD، student، university of Algeria، universal student، the teacher of university.

مقدمة :

يشهد القرن الحادي والعشرين أحداثا بالغة الأهمية وسط تحولات جذرية على مختلف نواحي الحياة ، وقد شكلت هذه التحولات تحديات كبرى ، أصبح من الواجب على المؤسسات التعليمية سرعة مواجهتها وبذلك أصبح لزاما على الأمم إصلاح تعليمها لكي يتفاعل مع ما يستجد من ظواهر ومظاهر علمية أحدثتها الثورة العلمية والعولمة .

ولما كانت الجامعة واحدة من أهم المؤسسات التعليمية التي تضطلع بدور في مواجهة هذه التحديات وإيماننا من الدولة الجزائرية بهذا الدور الذي تلعبه الجامعة ، فقد علمت على إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي لإخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها ومن هذا المنطلق ظهر مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي (ل م د) المعتمد على هندسة (ليسانس ، ماستر ، دكتوراه) .

ويعرف هذا النظام بأنه نظام تعليمي نشأ في البلدان الأنجلوساكسونية استجابة لدواعي تحسين نوعية التعليم العالي، كما أنه اعتمد منذ زمن طويل في جامعات أمريكا الشمالية و الجامعات البريطانية ، ودخل حيز التنفيذ في أوروبا في السنوات الأخيرة ، وقد تم تطبيقه في الجامعات الجزائرية سنة 2005/2004 بعد أن أدخلت عليه التعديلات الضرورية ليتم اعتماده بصفة نهائية وفي أغلب الجامعات الجزائرية سنة 2006/2005 .

ونظام ل م د هو نظام نصف سنوي أي نظام السداسيات يؤهل للحصول لأعلى شهادات جامعية ، ويكون الطالب في هذا النظام هو محور منشط العملية التعليمية أما الأستاذ الجامعي فيلعب دور الموجه و المرافق البيداغوجي.

ولنظام (ل م د) مبادئ وهي كالتالي:

تعتمد الهيكلية الجديدة لنظام ل م د: ليسانس ، ماستر ، دكتوراه على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية :

شهادة ليسانس :

بعد حصول الطالب على شهادة البكالوريا يسجل في ميدان يؤهله للحصول على شهادة ليسانس، حيث نجد أن المرحلة التكوينية تنظم في طورين و تشمل تكوين قاعدي (أولي) متعدد التخصصات مدته سداسي واحد إلى أربعة سداسيات تخصص على المبادئ الأولية للتخصصات المعنية بالشهادة و كذا معرفة منهجية الحياة الجامعية و اكتشافها.

وهي شهادة تحضر في ثلاث سنوات و تنقسم إلى فرعين :

- شهادة ليسانس مهنية : بحيث يتلقى فيها الطالب تكوينا يؤهله لأن يكون جاهز للحياة العلمية و تكون البرامج كالاتي : 70 % برامج مشتركة وطنيا .

30% برامج محلية تخضع لاحتياجات قطاع الشغل في الولاية الجامعية .

- شهادة ليسانس علمية (أكاديمية) : تسمح للطالب بمتابعة الدراسة تحضيرا لنيل شهادة الماستر والأصل هنا أن تكون البرامج مشتركة وطنيا و هو معمول به في نظام ل م د بفرنسا.

شهادة الماستر :

تمتد هذه الشهادة على مدار 4 سداسيات بعد الليسانس و يسمح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس "أكاديمية" الذي تتوفر فيه شروط الالتحاق ، و ضمان شهادة الماستر يجب تحصيل 110 رصيد على أساس 30 وحدة قياسية للسداسي و يتضمن توجيهين :

ماستر مهني : تؤهل حاملها إلى الحياة العلمية مباشرة و تراعي البرامج التكوينية في هذا النوع من الشهادات الجانب المهني .

ماستر البحث (أكاديمي) : هنا يكون التوجه حسب عرض التكوين للمؤسسة الجامعية فقد يكون منذ السنة الأولى M 1 أو في السنة الثانية M 2.

شهادة دكتوراه:

يعتمد التكوين في الدكتوراه على ستة سداسيات و أمام التطور المعتمد للمعلومات والتخصصات تزداد دقة الطابع التطبيقي للبحث أن يضمن على التوالي تعميق المعارف في الاختصاص.

تكوين بالبحث من أجل البحث لاستعداد لممارسة البحث و معنى العمل الجماعي... ، وتعد هذه الشهادة بمثابة أعلى درجة يتحصل عليها الطالب بعد إعداد أطروحة الدكتوراه.

ويهدف التكوين ضمن نظام ل م د إلى:

تهدف التخصصات الثلاثة المقترحة إلى أفضل تكوين يفتح الآفاق المستقبلية للطلبة، ومن ضمن الأهداف

العامة للنظام في الجزائر ما يلي:

- تكيف التكوين مع متطلبات البحث .
- تلبية احتياجات مختلف المؤسسات التوثيقية .

- تلبية احتياجات سوق العمل .
- تكيف النظام الجامعي مع النظام العالمي لاسيما النظام الجامعي الأوروبي .
- التفتح على المستجدات العلمية والتكنولوجية.
- تسهيل اندماج الطلبة الجزائريين في الجامعات الأجنبية.
- التسيير الفعال لمختلف المؤسسات التوثيقية على مستوى كل التراب الوطني.
- التسيير الفعال للوحدات والمصالح الأرشيفية التابعة لمختلف المؤسسات العمومية والخاصة .
- التسيير الفعال للأنظمة الجديدة للمعلومات بالاعتماد على الاستعمال الناجح للمعلومات العلمية والتقنية بواسطة التكنولوجيات في المعلومات والاتصال .
- تمكين الطلبة المتخرجين باعتبارهم أخصائيين معلومات من الاندماج السريع في المسارات الحديثة للاتصال من خلال التحكم في الطرق والوسائل الحديثة للبحث عن المعلومات.
- يتميز برنامج التكوين الجامعي في نظام ل م د ب:
- المكتسب البيداغوجي: " ويعني أن جميع الوحدات التعليمية التي تحصل عليها الطالب تمثل رصيده و يحتفظ بها سواء غير مساره التكويني أم انتقل إلى مؤسسة أخرى ويحتفظ بها نهائيا وفق شهادة تقدم له "
- وحدات التعليم : " تكوين الدراسة هيكلية في شكل وحدات تعليمية و هي عبارة عن مجموعة من المقررات والمواد تكون تحت إشراف و مسؤولية فرقة بيداغوجية تتكفل بمتابعتها و تعيين محتوياتها.
- و يراعي في تنظيمها البيداغوجي وفق مبدأ الانتقال قصد اكتساب مهارات ملموسة ، وهناك ثلاث أنواع هي :
- وحدة التعليم الأساسية: تحتوي على مواد تعليم أساسية ضرورية لمتابعة الدراسات في الميدان المختار.
- وحدة التعليم الاستكشافية: تحتوي على مواد تعليم تمكن من توسيع معارف الطالب وتسمح له باختيار التخصص.
- وحدة التعليم الثقافية: تحتوي على مواد وتعليم (لغات حية، إعلام آلي..الخ) وتعطي آليات ضرورية لاكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية.
- وحدات التعليم المنهجية: تحتوي على مواد تعليم (منهجية، منهجية إعداد مذكرات التخرج....) تعطي آليات ضرورية لاكتساب تقنيات المنهجية.

يمكن القول أن الأستاذ الجامعي هو العامل الذي يقوم بعملية التدريس في الجامعة على اختلاف تخصصاتهم ومؤهلاتهم العلمية .

ويعرف عبد الفتاح أحمد جلال الأساتذة الجامعيين على أنهم " مجموعة الأشخاص الناقلين للمعرفة والمسؤولين على السير الحسن للعملية البيداغوجية بالجامعة والقائمين بوظائف و واجبات مختلفة مثل التدريس والتوجيه العلمي للطلاب وإجراء البحوث العلمية والإشراف عليه " .

كما يعرفه محمد حسنين بأنه " محور الارتكاز في منظومة التعليم الجامعي بحثا وتعلّما وخدمة للمجتمع ومشاركة في التطور الشامل، وهو العمود الفقري في تقدّم الجامعة وهو مفتاح كل إصلاح وأساس كل تطوير، وعلى كفاءته وإنتاجه يتوقف نجاح الجامعة " .

ومنه فالأستاذ الجامعي " كالنبذة المباركة لا يمكن أن تنبت وتنيع وتؤتي ثمارها إلا في ظروف معينة، فعندما تيسر الجامعة العمل للأستاذ داخلها وعندما توفر له ظروف معيشية مناسبة خارجها، يندفع قارئاً وباحثاً، ومطلعا ومجربا ومدرّبا، فتدور بذلك عجلة التقدم ويعود ذلك على الجامعة بارتقاء سمعتها العلمية بين الجامعات الأخرى، فالجامعة بأساتذتها لا بمبانيها والجامعة بفكر هؤلاء الأعضاء وعملهم وخبرتهم وبحوثهم قبل أي شيء آخر " .

وعليه فالأستاذ الجامعي هو عضو فعال في العملية التعليمية، حامل لشهادة معينة إما شهادة ماجستير أو دكتوراه إلى أدوار وهام عدة داخل الجامعة وخارجها، ومن مهامه نقل المعارف والمعلومات للطلبة الجامعيين بمختلف مستوياتهم وتخصصاتهم، كما يؤدي في النهاية إلى نجاح التعليم الجامعي أو فشله وبالتالي إلى ازدهار أو انحطاط المجتمع في مختلف المجالات.

وتكمن واجبات الأستاذ الجامعي في :

تختلف واجبات الأستاذ الجامعي فهي أكثر إلزامية وإجبارية ويجب الابتعاد عن كل ما يسيء لسمعة الجامعة من تبديد للأموال واستغلال اسمها لأغراض شخصية، والعمل خارجها يكون إلا بموافقة الجامعة. ويمكن إجمال واجبات عضو هيئة التدريس بوجه عام في ما يلي:

- التدريس ضمن الحجم السنوي المرجعي المحدد في المادة 06 من القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي الباحث .

- التدريس الإضافي فوق النصاب القانوني إذا دعت الضرورة.

- إعداد الامتحانات الخاصة بمادته وتصحيحها والمشاركة في مداولات الامتحانات.

- المشاركة مع زملائه في إعداد الخطط الدراسية والمشاريع الدراسية.
- الإشراف على الجانب العملي من إعطاء تدريس نوعي والمشاركة في إعداد المعرفة وضمان نقلها والقيام بنشاطات البحث التكويني.
- القيام بالبحوث والدراسات والمشاركة في البحوث الجماعية والندوات العلمية في مجال تخصصه.
- الإشراف على البحوث والرسائل الجامعية والمرافقة البيداغوجية للطلبة.
- مساعدة الطلاب وإرشادهم في أداء واجباتهم الشخصية واكتساب تقنيات التقييم والتكوين الذاتيين .
- المشاركة في الجلسات التنسيقية واللجان البيداغوجية والجمعيات المختلفة في الجامعات.
- القيام بالكتابات الإبداعية والاتصال بكل جديد في مجال تخصصه.

الأستاذ الجامعي في نظام ل.م.د :

لقد استبشر الأساتذة خيرا واستحسنوا نظام ل م د في أول مراحلها لما وجدوه من محاسن، ودوافع تبعث على الصبر والحسنة للعمل البيداغوجي، بحكم أن ما كان يعرض في الأول كله إيجابي، فحُجب النظام بـ 24 طالبا في القاعة، وثلاث سنوات تكوين في الليسانس، والنظام خاضع لمعادلة طرفيها الأستاذ والطالب، فالأستاذ يمثل 30 من المئة في الحصة البيداغوجية، أما 70 من المئة المتبقية يشغل عليها الطالب، وغيرها من المحفزات التي أول ما بدأ العمل بها، حررت المراسيم، والتعديلات التي أعادت الأستاذ إلى عقلية النظام الكلاسيكي بلقب "ل.م.د" وصار ينعت ب ل.م.د جزائري، أكثر من ثلاثين طالبا في الفوج، مع استجابات مفروضة على الأستاذ بنصوص قانونية.

وهناك سبل تحسين وتطوير أداء الأستاذ الجامعي ونظام ل م د هي:

إن البحث في سبل تحسين وتطوير الأداء الوظيفي للأستاذ الجامعي في نظام ل.م.د، يجب أن ينطلق من عدة منطلقات وجوانب عدة، وذلك بوصفه مدرسا وباحثا ومفكرا ومشرفا على أبحاث الطلبة وعضوا فعالا في خدمة المجتمع ومرشدا للطلبة، ولكل جانب من هذه الجوانب شروط وأدوات لتحسين أدائه والارتقاء به. لذلك فإن مهنة التدريس الجامعي تتطلب شروطا وظروفا ومستلزمات يقتضي توفيرها للرفع من مستوى أداء الأساتذة الجامعيين وتحقيق الأهداف المسطرة من هذه المهنة.

لتطوير أداء التعليم الجامعي في النظام الجديد هناك خطوات ومؤشرات تترتب في :

- إن تطوير وتحسين الأداء الجامعي والارتقاء بمستوى الخريجين لم يعد مجرد اختيار، وإنما أصبح ضرورة يفرضها المجتمع، الأمر الذي يتطلب مراجعة صريحة لعمل الجامعات العربية وقيامها بخطوات إجرائية منها:
- تعمل الجامعة في ظل رؤية ورسالة وإطار مفاهيمي واضح المعالم.
- خفض نصيب عضو هيئة التدريس من الطلاب ليقارب المستويات العالمية.
- تنظيم دورات مستمرة لأعضاء هيئة التدريس لتزويدهم بالمعارف المتجددة والتدريس على التقنيات التعليمية الحديثة.

- تنظيم برامج لربط أعضاء هيئة التدريس بقطاعات الإنتاج والخدمات ومجالات العمل التطبيقي.
- تنمية فرص البحث المشترك بين الأقسام والكليات كوسيلة لفتح آفاق المعرفة لأعضاء هيئة التدريس.
- تشجيع التدريس والتأليف الفردي والمشارك ببحث يشارك أكثر من عضو هيئة التدريس في إعداد المادة التعليمية، الأمر الذي يسمح بتكامل خبراتهم وتنمية قدراتهم ومعارفهم.
- التدريب على استخدام الوسائط التقنية المعتمدة.

- اعتماد نظام متكامل لتقييم أعضاء هيئة التدريس يقيس كفاءاتهم في التدريس ويرصد إنجازاتهم البحثية، والتطوير في مستوياتهم العلمية والمعرفية وبالقياص إلى المعايير المحلية والإقليمية والدولية المتعارف عليها في مؤسسات التعليم العالي وجهات الاعتماد المعترف بها.

كما أن أية مؤسسة لا يمكن النظر إلى تحسين مستواها وكفاءة أدائها إلا من خلال جملة من المؤشرات هي :

1-تطوير العملية التعليمية :وذلك من خلال

- أ - الطالب : حيث لابد من توخي العدالة والموضوعية في اختيار طلاب المراحل العليا، والعناية بهم ومساعدتهم على اختيار التخصص ومتابعة ومراجعة نظام تقييم التحصيل الدراسي لكل طالب في كل مادة أو مقرر، ودراسة اتجاهاتهم نحو العملية التعليمية قبل التخرج، والعناية بخدماهم) غذاء، سكن، رعاية طبية (...ودراسة آراء جهات التوظيف في نوعية ومستوى خريج الجامعة في جميع التخصصات لتحديد جوانب النقص في المهارات والعمل على معالجتها.

- ب -الأستاذ الجامعي عضو هيئة التدريس : من خلال توخي الموضوعية في اختيار الأستاذ ومتابعة أوضاعه، وتطوير قدراته عن طريق المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية، وتشجيعه على البحث العلمي الجاد والنشر في

المجلات العلمية الدولية المحكمة والمتخصصة، إضافة إلى العمل على تحفيزه من خلال إعادة النظر في جملة الحوافز المادية والمعنوية والعمل على تحديد مساراتها وأهدافها بصفة دورية.

ج - الكتاب والمكتبة: حيث لابد من استخدام أحدث الكتب والمراجع والدوريات في المقررات الدراسية والعمل على تحسينها كلما تقدمت، وزيادة أوعية المعلومات في المكتبات وتطويرها وتوفير إمكانية الاتصال بقواعد المعلومات المحلية والإقليمية والدولية.

د- المنهج الدراسي: فالمنهاج الدراسي لابد من مراجعته وتطويره بصفة دورية كل 4 أو 5 سنوات ومراجعة محتويات المقررات الدراسية لتحسينها مع احتفاظ القسم بملف خاص لكل مقرر متابعة ما يجري على المقرر من تعديلات، ومقارنة ما يدرس في كل مقرر بما يدرس في الجامعات المتميزة.

هـ - خدمات مساندة: إن هيئة الإدارة الجامعية مسئولة مسؤولية مباشرة عن توفير الخدمات المساندة للعملية التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وذلك من خلال:

- توفير قاعات المحاضرات والمختبرات والمعامل والورش وتجهيزها بأحدث الوسائل والتقنيات المتاحة.
- توفير وسائل تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة (هاتف، فاكس، ...).
- توفير القوى البشرية مدربة للقيام بخدمات مساعدة (باحثين، فنيين، ... الخ)
- توفير الوسائل التعليمية المساندة وصيانتها وتدريب الأساتذة على استعمالها.
- مراجعة وتقويم الهيكل الإداري للجامعة للتأكد من ملاءمتها لرسالتها وأهدافها.

2- تطوير البحث العلمي: يمكن القول أن البحث العلمي هو أحد مؤشرات قياس نجاح أو عدم نجاح التعليم الجامعي، وهذا أيضا أحد واجبات الأستاذ الجامعي الغرض منه تحسين وترقية النمو المهني لهذا الفاعل وتعزيز واجباته الأخرى في مجالي نقل المعرفة وخدمة المجتمع، لذا لابد على الهيئة الإدارية الجامعية توفير الموارد والمناخ الملائم المؤدي إلى الارتقاء بحركة البحث العلمي في الجامعة، وذلك من خلال توفير الموارد المالية الكافية من مخصصات الميزانية أو إيرادات البحوث، وتجهيز المعامل والمختبرات والورش بأحدث المعدات والتقنيات، إضافة إلى تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الحضور والمشاركة البحثية في الملتقيات الدولية ونشر أبحاثهم في مجلات دولية محكمة، مع إنشاء هيئات مركزية تشرف وتنسق وتتابع نشاط البحث العلمي في الجامعات.

3-التفاعل مع البيئة الخارجية:

إن أسلوب النظام المغلق لم يعد صالحا لإدارة الجامعة في عصرنا الحاضر، فالتفاعل مع البيئة الخارجية أو المجتمع يكون من خلال نظام إداري وأكاديمي مفتوح أصبح ضرورة ملحة، وتسعى الجامعات المتطورة إلى بناء جسور راسخة مع المجتمع المحيط من خلال:

- عقد المنتقيات والندوات التي تعالج المشاكل المحلية.
- إجراء البحوث والدراسات ذات العلاقة بمشاكل البيئة المحلية أو المجتمع.
- الحضور الدائم والمتواصل لكل الفاعلين في الجامعة في الفعاليات المجتمعية.
- تقديم الرعاية الصحية المتميزة لكافة أعضاء قطاعات المجتمع.
- الاهتمام بالإعلام الجامعي لأنه يعتبر المنبر الذي يحسن ويشهر ويسوق كل ما هو متعلق بهذا الفضاء.
- كل هذا يمكن أن يخلق علاقة تفاعلية وتجسدية بين الجامعة كمؤسسة مع مؤسسات المجتمع الأخرى.

خاتمة :

إن هذا النظام تبنته الجامعة الجزائرية لمعالجة مختلف الإختلالات التي يعاني منها النظام الجامعي الجزائري الحالي ، والتصدي للتحديات الراهنة و المستقبلية من خلال ما توفره هذا النظام من امتيازات متمثلة أساسا في اعتماده على نظام السداسيات ، والحصول على شهادات (ليسانس ، ماستر ، دكتوراه) وهو يكفل للطلاب حرية اختيار مسارات شهادته ، ويكفل للجامعة السرعة وريح الوقت ، يأخذ الأستاذ الخبرة ، فتعمل الجامعة من المنطلق على تهيئة و تنمية و إعداد مخزون من الرأسمال الفكري بأقل جهد و أقل وقت و بأقل تكلفة .

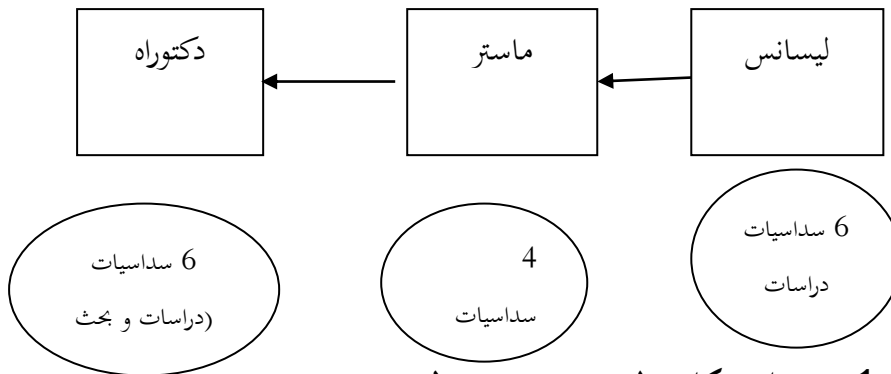
توصيات ومقترحات:

- ضرورة دراسة جيدة للتخصصات المراد اعتمادها في نظام ل م د قبل تنفيذه بما يتلاءم مع سوق الشغل .
- إن نظام ل م د إذا ما طبق بشكل جيد في الجامعة الجزائرية، يمكن أن يساهم في تطوير التعليم، والحقا بركب الأمم المتقدمة التي اعتمدت هذا النظام.
- الابتعاد عن التقليد الحرفي لتجارب المجتمعات الغربية، و محاولة الاستفادة من تجاربها من خلال اختيار الناجح منها في نظام ل م د، ونجاح الأستاذ الجامعي.
- تنظيم دورات تكوينية وندوات للطلبة لفهم نظام ل م د بشكل جيد وذلك لضمان مستقبل جيد.

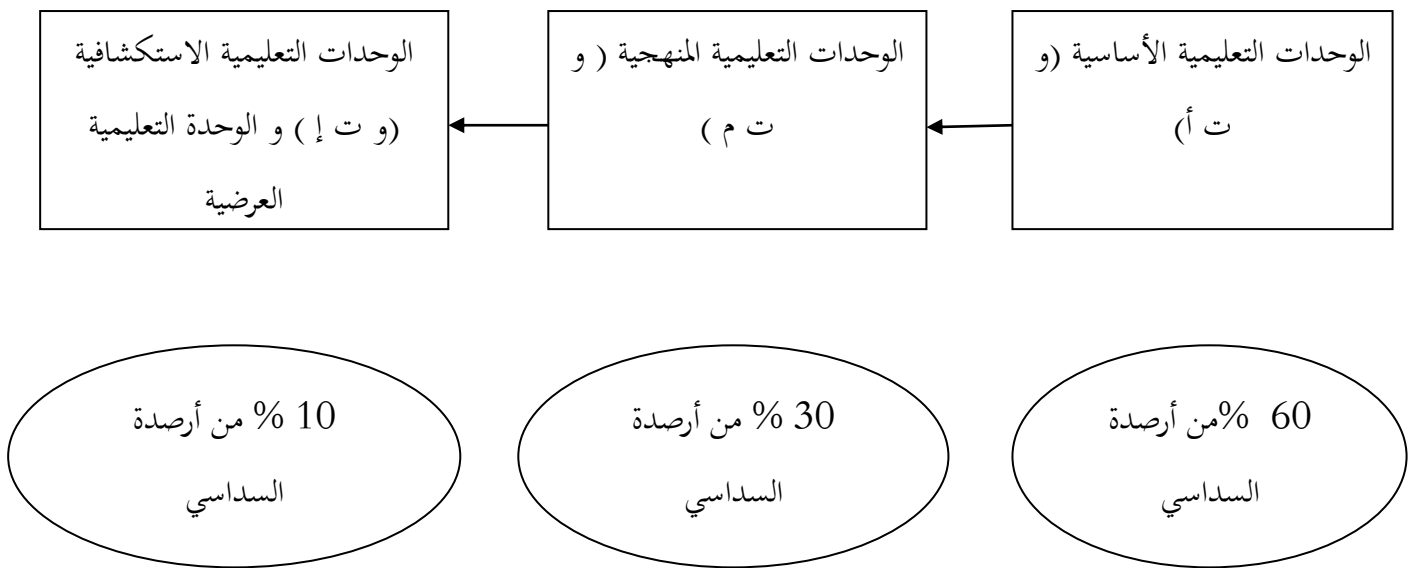
قائمة المراجع والمصادر :

- 1- بن السبتي عبد المالك ، أفاق مهنة المكتبات المعلومات في الجزائر ، مجلة المكتبات والمعلومات ، الجزائر ، مج 1 ، 2006.
- 2- الترتوري محمد عوض ، جويحان أغادير ، إدارة الموارد الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ، عمان ، 2006.
- 3- الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل م د ، جوان 2011 .
- 4- صالح عبد العزيز، التربية وطرق التدريس، دار المعارض، ج3، مصر، بدون سنة.
- 5- قلية فاروق، أستاذ الجامعة: الدور والممارسة بين الواقع والمأمول، دار زهراء الشرق للنشر، القاهرة / مصر، 1997.
- 6- المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم (08 - 130).
- 7- منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر ، إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام " الراهن و الآفاق " ، المنظم يوم 22 أبريل 2013 ، جامعة البويرة .
- 8- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دليل ل م د، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009.
- 9- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، الجزائر، 2007.

الملاحق :



الشكل رقم 1 : يمثل هيكل تنظيمي يوضح رتب ل م د



الشكل رقم 2 : يمثل وزن وحدات التعليم

المصدر للشكلين : الدليل العلمي لتطبيق و متابعة ل م د - جوان 2011